



المجلس التنفيذي

الدورة السنوية

روما، 6-10/6/2011

## مسائل الموارد والمالية والميزانية

### تقرير لجنة المالية لمنظمة الأغذية والزراعة

### البند 6 من جدول الأعمال

يسر المدير التنفيذي أن يقدم طي هذا تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية المتصل ببرنامج الأغذية العالمي. ويشمل التقرير بنودا مختلفة من جدول الأعمال، على النحو التالي:

- ← الحسابات السنوية المراجعة، 2010  
(WFP/EB.A/2011/6-A/1)
- ← استعراض دورة خطة الإدارة  
(WFP/EB.A/2011/6-B/1)
- ← التقرير السنوي للجنة مراجعة الحسابات  
(WFP/EB.A/2011/6-C/1)
- ← تقرير عن تنفيذ توصيات المراجع الخارجي  
(WFP/EB.A/2011/6-D/1 + Corr.1)
- ← تقرير المفتش العام  
(WFP/EB.A/2011/6-E/1)
- ← تقدير قيمة شبكة برنامج الأغذية العالمي ونظامه العالمي للمعلومات ونجز 2  
(WFP/EB.A/2011/6-F/1)
- ← التحديث الخامس بشأن خطة البرنامج للإدارة (2010-2011)  
(WFP/EB.A/2011/6-G/1)
- ← تقرير المدير التنفيذي بشأن استخدام المساهمات والإعفاءات من التكاليف  
(المادتان 4-12 و 4-13 (ز) من اللانحة العامة)  
(WFP/EB.A/2011/6-H/1 + Corr.1)
- ← إطار الرقابة وسياسة الكشف عن التقارير  
(WFP/EB.A/2011/5-C/1)



Distribution: GENERAL

WFP/EB.A/2011/6(A,B,C,D,E,F,G,H)/3

WFP/EB.A/2011/5-C/3

3 June 2011

ORIGINAL: ENGLISH

June 2011



منظمة الأغذية  
والزراعة  
للأمم المتحدة

联合国  
粮食及  
农业组织

Food  
and  
Agriculture  
Organization  
of  
the  
United  
Nations

Organisation  
des  
Nations  
Unies  
pour  
l'alimentation  
et  
l'agriculture

Продовольственная и  
сельскохозяйственная  
организация  
Объединенных  
Наций

Organización  
de las  
Naciones  
Unidas  
para la  
Agricultura  
y la  
Alimentación

## لجنة المالية

الدورة التاسعة والثلاثون بعد المائة

روما، 30 مايو/أيار - 1 يونيو/حزيران 2011

تقرير الدورة التاسعة والثلاثين بعد المائة للجنة المالية بشأن المسائل المتعلقة ببرنامج الأغذية العالمي  
روما، 30 مايو/أيار - 1 يونيو/حزيران 2011

## تقرير الدورة التاسعة والثلاثون بعد المائة للجنة المالية

روما، 30 مايو/أيار-1 يونيو/حزيران 2011

### مقدمة

- 1 - عرضت اللجنة على المجلس التقرير التالي عن دورتها التاسعة والثلاثين بعد المائة.
- 2 - وحضر الاجتماع إضافة إلى رئيس اللجنة، السيد ياسر عبد الرحمن سرور، ممثلو الدول الأعضاء التالية أسماؤهم:
  - السيدة Kristina Gill (استراليا)
  - سعادة السيد Li Zhengdong (الصين)
  - السيد Louis Charicauth (غابون)
  - سعادة السيد Javad Shakhs Tavakolian (جمهورية إيران الإسلامية)
  - السيد Claudio Miscia (إيطاليا)
  - سعادة السيد Jorge E. Chen (المكسيك)
  - السيد Ronald Elkhuzen (هولندا)
  - السيد Gerardo E. Vega Berrio (بنما)
  - السيد محمد الطيب الفقي النور (السودان)
  - السيد Robert Sabiiti (أوغندا)
  - السيدة Elizabeth Petrovski (الولايات المتحدة الأمريكية)
- 3 - وأبلغ الرئيس اللجنة بما يلي:
  - عُينت السيدة Kristina Gill لتحل محل السيدة Sara Cowan كممثلة لأستراليا في هذه الدورة؛
  - عُين السيد Claudio Miscia ليحل محل السيد Augusto Zodda كممثّل لإيطاليا في هذه الدورة؛
  - عُينت السيدة Claudia Cecile de Mauleón Medina لتحل محل سعادة السيد Jorge E. Chen Charpentier كممثلة للمكسيك في جزء من هذه الدورة؛
  - عُين السيد Gerardo E. Vega Berrio ليحل محل سعادة السيد Guido J. Martinelli della Togna كممثّل لبنما في هذه الدورة؛
- 4 - ويرد موجز لمؤهلات كل من السيدة Gill والسيد Miscia والسيدة de Mauleón Medina والسيد Vega Berrio في ضمیمة هذا التقرير (CL 143/6 Add.1).

## المسائل المتعلقة ببرنامج الأغذية العالمي

### الحسابات السنوية المراجعة لعام 2010

- 5 - ناقشت اللجنة حسابات البرنامج السنوية المراجعة لعام 2010، التي شملت أيضاً تقرير مراجع الحسابات الخارجي على الكشوف المالية، مدعومة بعرض مقتضب قدمته أمانة البرنامج وتضمن تفاصيل العناصر الأساسية في كشوف البرنامج المالية المراجعة. وبصورة خاصة، قامت الأمانة بتفسير الكشف المالي الأول، والكشف المالي الثاني، والكشف المالي الخامس.
- 6 - وقدم إلى اللجنة توضيح يفيد بأن "الميزانية النهائية الموافق عليها" في الكشف المالي الخامس لعام 2010 (6.7 مليار دولار أمريكي) تمثل ميزانية الاحتياجات الأساسية للسنة، في حين أن "الاستخدام الفعلي" في عام 2010 (3.9 مليار دولار أمريكي) يمثل النفقات التي تم تكبدها والالتزام بها. وعلى هذا فإن الفرق بين الرقمين يمثل الجزء غير الممول من برنامج العمل. وأحيطت اللجنة علماً بوجود حلقة دراسية من ثلاث جلسات عنوانها "تخطيط المشروعات وتحديد أولوياتها" تم فيها تبادل للمعارف بين الإدارة وأعضاء المجلس حول كيفية وضع ميزانيات المشروعات، وكيفية الحصول على الموارد وكيفية تخصيصها. وكانت هذه الحلقة الدراسية مفيدة كذلك لفهم الفرق بين الميزانية والاستخدام الفعلي.
- 7 - ورداً على سؤال وجهته اللجنة يتعلق بتاريخ التنفيذ الكامل لنظام إدارة المخاطر المؤسسية، أوضحت الأمانة أن التقدم في تنفيذ النظام يسير جيداً وسيجري تفعيل النظام المتكامل كلياً بنهاية عام 2012.
- 8 - وسلمت اللجنة بالفوارق التشغيلية بين توزيع الأغذية وتوزيع النقد والقوائم، وبالتالي بالحاجة إلى استخدام ممارسات محاسبية مختلفة لتوقيت تثبيت النفقات. كما سجلت اللجنة دعمها لتوصية المراجع الخارجي للحسابات التي قبلتها الإدارة والتي تدعو إلى الكشف بدءاً من الحسابات السنوية لعام 2011 عن كمية وقيمة مخزونات الأغذية الذي يحتفظ بها الشركاء المتعاونون.
- 9 - وجرى إبلاغ اللجنة باستمرار صلاحية الافتراضات المستخدمة في خطة تمويل التزامات استحقاقات موظفي البرنامج لمدة 15 سنة.
- 10 - وطلبت اللجنة توضيحاً حول أسباب الانخفاض في توزيع الأغذية (4.6 مليون طن متري في عام 2010 مقابل 4.8 مليون طن متري في عام 2009) في نفس الوقت الذي شهد زيادة في عدد المستفيدين الذين وصل إليهم البرنامج (109.2 مليون في عام 2010 مقابل 101.8 مليون في عام 2009). وأوضحت الأمانة أن ذلك يعود لزيادة في أنشطة البرنامج غير السلعية.
- 11 - وأبلغت الأمانة اللجنة أن مدفوعات الإكراميات وأرقام الخسائر البالغة 550 884 دولاراً أمريكياً في مشروع القرار لا تشمل إلا مدفوعات الإكراميات والخسائر الممولة من الحساب العام، في حين أن مدفوعات الإكراميات وأرقام الخسائر الواردة في المذكرة 9 الملحقة بالكشوف المالية لعام 2010 والبالغة 14.1 مليون دولار أمريكي تشمل مدفوعات الإكراميات والخسائر الممولة من جميع المصادر.
- 12 - وفيما يتعلق بضريبة القيمة الإضافية المستحقة القبض، أحيطت اللجنة علماً بأن الرصيد المتبقي كان في عام 2010 مستقراً بالمقارنة بعام 2009. وقد تم خلال العام الماضي استرداد مبلغ قدره 1.5 مليون دولار أمريكي من أحد كبار المدينين. على أنه، في الوقت نفسه، تم رفع الاعتماد الخاص بالحسابات المشكوك فيها من 25.3 مليون دولار أمريكي بنهاية عام 2009 إلى 45.4

مليون دولار أمريكي بنهاية عام 2010، وذلك كتدبير احترازي اتخذته الإدارة، غير أن المؤسسة ستمارس حقها في استرداد كامل المبلغ المتبقي.

### 13 - إن اللجنة:

- رحبت بالحسابات السنوية المراجعة لعام 2010، التي شملت تقرير مراجع الحسابات الخارجي على الكشوف المالية، وبالعرض الواضح للأرقام الأساسية في الكشوف المالية من قبل البرنامج، والتوضيحات التي قدمتها الأمانة استجابة لما طلبته اللجنة؛
- أخذت علماً بالتزام الإدارة بمواصلة الجهود لاسترداد ما تبقى من ضريبة القيمة الإضافية المستحقة القبض؛
- أخذت علماً بأن الأمانة ستستعرض تعريف بيانات الميزانية الأصلية والنهائية الواردة في الكشف الخامس؛
- أوصت المجلس التنفيذي بالموافقة على الحسابات السنوية المراجعة لعام 2010؛
- رحبت بوجود مراجع الحسابات الخارجي أثناء دورة اللجنة هذه.

### التقرير عن تنفيذ توصيات مراجع الحسابات الخارجي

14 - ناقشت اللجنة التقرير عن تنفيذ توصيات مراجع الحسابات الخارجي بعد عرض من جانب الأمانة أبرزت فيه التوصيات التي تم تنفيذها وتلك التي لم تكن قد نفذت بنهاية عام 2010. ومن أصل التوصيات الـ 12 المتبقية، كانت 5 توصيات فقط متبقية منذ ما قبل عام 2010. أما السبع توصيات المتبقية الأخرى فهي تتصل بتوصيات حول مراجعة الحسابات السنوية المراجعة لعام 2010، وهي توصيات سيجري معالجتها في الوقت المناسب.

15 - وأوضح مراجع الحسابات الخارجي أن التعليقات لم تقدم إلا فيما يتعلق بتلك التوصيات التي اعتبرت الأمانة أنها أنجزت.

### 16 - إن اللجنة:

- رحبت بالتقرير عن تنفيذ توصيات مراجع الحسابات الخارجي؛
- أخذت علماً بالتقدم الذي أحرزه البرنامج في تنفيذ توصيات مراجع الحسابات الخارجي المتبقية؛
- أوصت بوجود جعل المصطلحات المستخدمة في التقرير المرحلي أكثر تماسكاً واتساقاً.

### استعراض دورة خطة الإدارة

17 - ناقشت اللجنة الوثيقة التي قدمتها الأمانة والتي تعرض فوائد وعيوب تغيير دورة خطة الإدارة من خطة لفترة سنتين كما هي الآن إلى خطة متجددة لفترة ثلاث سنوات مع مخصصات سنوية من ميزانية دعم البرامج والإدارة. ولاحظت اللجنة أنه إذا وافق المجلس التنفيذي على الوثيقة وعلى التغييرات اللازمة في اللائحة العامة والنظام المالي للبرنامج، فإن وثيقة خطة الإدارة المقبلة، والمقرر تقديمها في الدورة العادية الثانية في نوفمبر/تشرين الثاني 2011، ستكون خطة متجددة لفترة الثلاث سنوات 2012-2014، مع ميزانية سنوية.

18. وطلبت اللجنة توضيحاً بخصوص فوائد التغيير في دورة خطة الإدارة وعيوبه وكذلك بخصوص كيفية سير النظام على الصعيد العملي. وقامت الأمانة بإبلاغ اللجنة بأن التغيير المقترح سيجعل خطة الإدارة وثيقة منتظمة أكثر تجديداً تتيح للمجلس التنفيذي أن ينظر في ميزانية البرنامج على أساس سنوي. وستكون عملية الميزنة أشد صرامة حيث ستناقش التمديدات المنطقية لجميع المشروعات سنوياً وليس مرة كل سنتين. وقامت الأمانة بإبلاغ اللجنة بأن خطة الإدارة المتجددة يمكن أن تقلل من الحاجة إلى تقديم تحديثات منتظمة للوثيقة الموافق عليها سنوياً.

19 - إن اللجنة:

- **أقرت تقديم "استعراض دورة خطة الإدارة" إلى المجلس التنفيذي للموافقة عليه.**

### التحديث الخامس بشأن خطة البرنامج للإدارة 2010-2011

20 - تلقت اللجنة عرضاً عن التحديث الخامس بشأن خطة البرنامج للإدارة لفترة السنتين (2010-2011)، والذي يتضمن زيادة في برنامج عمل البرنامج للفترة 2010-2011 طرأت منذ التحديث الرابع، وقدرها 189.6 مليون دولار أمريكي. وبذلك، بلغ مجموع برنامج العمل 12.0 مليار دولار أمريكي لفترة السنتين، ومن أصل ذلك المبلغ، يتصل مبلغ 6.8 مليار دولار أمريكي بعام 2010، في حين أن مبلغ 5.2 مليار دولار أمريكي يتصل بعام 2011. والمعلومات المقدمة في هذا التحديث مستكملة حتى آخر شهر مارس/آذار 2011. وأعربت اللجنة عن رضاها عن تحديث خطة الإدارة لما يتصف به من وضوح ومن مستوى التفصيل ولما تغطيه الوثيقة من موضوعات عامة.

21 - وقد تضمن التحديث معلومات عن مستوى الموارد المتوقعة ومعلومات محدثة عن استخدام آلية التمويل بالسلف في البرنامج، بما في ذلك استخدام مرفق الشراء الآجل.

22 - وطلبت اللجنة إلى الأمانة تزويدها باستعراض أكثر اكتمالاً للصناديق الاستثنائية العاملة التابعة للبرنامج. ووافقت الأمانة على إتاحة هذه المعلومات في خطة الإدارة المقبلة. وقامت الأمانة بإبلاغ اللجنة بأن نسبة تكاليف الدعم غير المباشرة على الصناديق الاستثنائية متفاوتة. فالصناديق الاستثنائية التي تتطلب مجموعة كاملة من أنشطة الدعم تفرض عليها نسبة 7 في المائة، أما الصناديق الأخرى - كتلك التي يتم تلقيها وإدارتها في مكتب قطري - فتفرض عليها نسبة 4 في المائة من تكاليف الدعم غير المباشرة، كما يتم إعفاء صناديق أخرى - مثل الصناديق الاستثنائية للأنشطة المماثلة لدعم البرامج والإدارة - من تكاليف الدعم غير المباشرة بموجب المادة الثالثة عشرة-4(د) من اللائحة العامة.

23 - وطلبت اللجنة مزيداً من الوضوح حول مهمة وظيفة الأمين العام المساعد الإضافية والتكلفة التي ينطوي عليها إنشاء مكتب يتعامل مع جودة الأغذية والتغذية في البرنامج. وأجابت الأمانة بأن توحيد عمل البرنامج في ميدان جودة الأغذية والتغذية سيكون محايداً من حيث التكلفة التي تقع على عاتق البرنامج؛ وسيشمل ذلك رفع مستوى وظيفة شاغرة برتبة مد-2 إلى رتبة أمين عام مساعد باستخدام الوفورات في التكاليف غير المتعلقة بالموظفين في ميزانية دعم البرامج والإدارة، من أجل توفير القيادة المطلوبة.

24 - وسألت اللجنة عن استراتيجية التوسع في مرفق الشراء الآجل وما تعتمزم الأمانة القيام به في سبيل التخفيف من المخاطر. وأجابت الأمانة بأن مرفق الشراء الآجل لن يعود إلى العمل على أساس الطلب بل على أساس استعراض أكثر استباقاً للاحتياجات

على أساس دوري. ولن يطرأ أي تغيير على التخفيف من المخاطر. وتعتقد الأمانة أن ذلك سيؤدي إلى مزيد من الكفاءة والتبسيط في العملية.

25 - وسألت اللجنة الأمانة عن مستوى المساعدة المقدمة للمتأثرين بأزمة شمال أفريقيا والشرق الأوسط. وأجابت الأمانة بأن البرنامج زاد من مستوى عملياته في شمال أفريقيا وسوريا واليمن، حيث بلغت قيمتها الكلية نحو 130 مليون دولار أمريكي عموماً.

26 - إن اللجنة:

- رحبت بتحديث خطة البرنامج للإدارة لفترة السنتين؛
- طلبت استعراضاً كاملاً للصاديق الاستثمارية العاملة التابعة للبرنامج؛
- طلبت مزيداً من التفاصيل حول تعزيز جودة الأغذية والتغذية في البرنامج؛
- أعربت عن الحاجة إلى مزيد من الإيضاحات بشأن مقترح رفع مستوى وظيفة شاغرة برتبة مد-2 إلى رتبة أمين عام مساعد لينظر فيها المجلس التنفيذي.

### تقرير عن تقدير قيمة شبكة البرنامج ونظامه العالمي للمعلومات (ونجز 2)

27 - تلقت اللجنة عرضاً من الأمانة يسلط الضوء على إجراء تقدير للشبكة في الفترة من فبراير/شباط إلى أبريل/نيسان 2011، تناول ما يلي:

- تحليل مقارن لفوائد شبكة البرنامج ونظامه العالمي للمعلومات (ونجز 2) وفوائد النظم المماثلة التي تنفذها وكالات الأمم المتحدة الأخرى؛
- مدى تكميل نظام ونجز 2 لإطار نتائج الإدارة المؤسسية في البرنامج من حيث تعزيز الكفاءة (تحقيق النتائج المثلى للعمليات)؛
- تقدير مدى تحقيق الفوائد المتوقعة المعروضة في الملحق الثاني من وثيقة المجلس التنفيذي حول التحديث النهائي لمشروع ونجز 2.

28 - وأخذت اللجنة علماً بالتوضيح الذي قدمته الأمانة والذي يفيد بأنه، وفقاً للنهج العام الذي تأخذ به الصناعة، فقد أجري التقدير التقني بدعم من مختص ببرنامج "ساب" باستخدام منهجية أوصت بها مجموعة غارتنر، وبأن تقرير تلك الدراسة يوفر أساساً لإعداد التقدير الذي قدم إلى المجلس التنفيذي. كما أبرزت الأمانة أن الدراسة حددت وفورات مالية سنوية محتملة متحفظة تبلغ 11.55 مليون دولار أمريكي من تنفيذ نظام ونجز 2 تؤدي إلى استرداد الاستثمار في ونجز 2 في غضون خمس سنوات. وتتصل هذه الفوائد أساساً بالإنتاجية والفعالية (وفورات في التكلفة وتفاذي التكلفة).

29 - كما جرى توضيح أن التقدير كشف النقاب عن فوائد أخرى تتجاوز الفوائد الكمية البحتة، مما يتصل بتحقيق مبلغ تراكم للبرنامج قدره 11.55 مليون دولار أمريكي. والجدير بالذكر أن المشروع يقيم بيئة رقابة محسنة بشكل ملحوظ في المنظمة من حيث أساليب العمل الموحدة في المنظمة ككل بالإضافة إلى تحقيق فعالية أكبر بكثير في إدارة الأثر الكربوني للبرنامج نتيجة لتنفيذ ونجز 2.

30 - وقد دعي البرنامج أيضاً، نتيجة لتنفيذ ونجز 2، لمساعدة منظمات الأمم المتحدة في مساع ماثلة. وفي بعض الحالات، تقترح وكالات الأمم المتحدة الاعتماد الكامل لحلول ونجز 2 التي يأخذ بها البرنامج بدلاً من بناء حلولها هي وما يتطلبه ذلك من تكلفة كبيرة ووقت كثير. ومن الأمثلة الأخيرة على ذلك الأمانة العامة للأمم المتحدة ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (أونروا) والمنظمات الأعضاء في فريق الاهتمامات الخاصة المعني ببرنامج "ساب".

31 - وهنأت اللجنة الأمانة على ما حققته من نجاح وسجلت تقديرها لتقاسمها خبرتها وحلولها مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى. على أن اللجنة لاحظت أن مزيداً من التفصيل في تقرير تقدير ونجز 2 كان سيحظى بقدر أكبر من التقدير، وبالأخص المزيد من المعلومات المساندة بشأن مبلغ 11.55 مليون دولار أمريكي من الوفورات في السنة المبلغ عنه وبشأن التحديات والحصائل السلبية التي واجهتها الأمانة نتيجة لتنفيذ ونجز 2. وأعربت اللجنة عن تطلعها إلى تنفيذ المشروع التجريبي لنظام تنفيذ اللوجستيات (LES) وطلبت معلومات حول جدول الزمني.

32 - وأفادت الأمانة بأنها ستتيح التقرير الكامل عن التقدير، مع أنه تقرير أكثر تقنية، لمن يهمله ذلك من أعضاء اللجنة.

33 - إن اللجنة:

- رحبت بالتقرير عن تقدير قيمة شبكة البرنامج ونظامه العالمي للمعلومات (ونجز 2) وأخذت علماً به.

### التقرير السنوي للجنة مراجعة الحسابات في البرنامج

34 - عرض رئيس لجنة مراجعة الحسابات في البرنامج تقرير هذه اللجنة السنوي عن السنة الماضية. وقد كان التقرير مختصراً بقدر الإمكان، وقد بذلت الجهود لتجنب المفردات التقنية، عملاً بما أشارت به لجنة مراجعة الحسابات على البرنامج. ويغطي هذا التقرير السنوي السابع الفترة من 1 أبريل/نيسان 2010 إلى 31 مارس/آذار 2011، وهي الفترة التي اجتمعت خلالها لجنة مراجعة الحسابات أربع مرات.

35 - والجدير بالذكر أن رئيس لجنة مراجعة الحسابات وأحد أعضائها سيغادران اللجنة هذا العام. وقد أجريت لأول مرة جلسة تعريفية للأعضاء الجدد للتعرف على البرنامج والتحديات التي يواجهها.

36 - وأعربت اللجنة عن قلقها لتداخل الولايات والجهود بين مختلف هيئات البرنامج الرقابية. كما شددت على الحاجة إلى معرفة سمات عمليات البرنامج التي تختلف عن عمليات معظم منظمات القطاع الخاص.

37 - ولوحظ أن وجود فريق عمل تابع للمجلس التنفيذي يقوم بتقييم لجنة مراجعة الحسابات وتنقيح اختصاصاتها أتاح فرصة رائعة لتركيز عمل اللجنة بصورة وثيقة على المسائل المالية والاستفادة إلى أقصى حد ممكن من الوقت المحدود والموارد المتاحة. كما ينبغي أن تشمل الاختصاصات الجديدة كيفية تنسيق لجنة مراجعة الحسابات مع هيئات المراجعة الأخرى.

38 - إن اللجنة:

- رحبت بحضور رئيس لجنة مراجعة الحسابات وبتقرير اللجنة؛
- أخذت علماً بأن فريق عمل تابعاً للمجلس يعمل على تنقيح ولاية لجنة مراجعة الحسابات واختصاصاتها، وبأنه سيدرس أيضاً مسألة قيام لجنة مراجعة الحسابات بزيارات ميدانية لعمليات البرنامج.

## إطار الرقابة وسياسة الكشف عن التقارير

39 - أحاطت اللجنة علماً بأن الوثيقة تم إعدادها بموجب طلب من المجلس التنفيذي في دورته العادية الثانية في نوفمبر/تشرين الثاني 2010. ويعرض إطار الرقابة على المجلس للعلم، كما تعرض سياسة الكشف عن التقارير على المجلس للموافقة عليها.

40 - وناقشت اللجنة مختلف جوانب سياسة الكشف عن التقارير، بما في ذلك إدارة التنسيق فيما بين مختلف الهيئات المبينة في الشكل 1 الورد في الوثيقة FC 139/9، حيث تبدو المستويات الثلاثة - التسيير والرقابة الخارجية والرقابة الداخلية - باعتبارها مستويات هرمية، لتفادي الازدواجية أو التداخل. وأحاطت اللجنة علماً بأن الإجراءات الناظمة لتحرير تقارير مراجعة الحسابات، على النحو المعروض في الفقرة 3 من الملحق الأول للوثيقة، ستوضع بعد اكتساب بعض الخبرة، بقصد تحقيق المزيد من الشفافية ومراعاة الأصول القانونية.

41 - ولاحظت اللجنة أنه في حين أن قرار المجلس التنفيذي في دورته العادية الثانية في نوفمبر/تشرين الأول 2010 يشير إلى "جميع التقارير الداخلية"، فإن الأمانة قد اقترحت سياسة للكشف عن تقارير التحقيقات فقط. لذا، يتعين على المجلس التنفيذي أن يستعرض قائمة التقارير الواردة في الوثيقة للبت في ما إذا كانت تلك التقارير تلبى متطلبات المجلس الخاصة بدوره في التسيير.

42 - إن اللجنة:

- أخذت علماً بـ "إطار الرقابة وسياسة الكشف عن التقارير"؛
- أشارت على المجلس التنفيذي بأن يستعرض قائمة التقارير الواردة في الوثيقة وأن يقرر ما إذا كانت تلك التقارير وسياسة الكشف عن التقارير تلبى متطلبات المجلس التنفيذي الخاصة بدوره في التسيير.

## تقرير المفتش العام

43 - عملاً بالنظام الأساسي للبرنامج، يقدم التقرير السنوي للمفتش العام إلى المجلس التنفيذي للنظر فيه. وقد عرض المفتش العام تقريره لعام 2010 على لجنة المالية. ورحبت اللجنة بالتقرير وأجرت مناقشة جيدة حوله تناولت المسائل الأساسية التالية.

44 - وقد استفسرت اللجنة عن كفاية ميزانية مكتب الرقابة وملاك موظفيه. وأبلغ المفتش العام اللجنة بأنه لا يمكن إجراء تقدير كامل لمكتب الرقابة إلا إذا كان المكتب مجهزاً لتقديم تأكيد إيجابي، وهذا بدوره لن يتحقق إلا عند: (أ) التنفيذ الكامل لإطار الرقابة الداخلية؛ (ب) التنفيذ الكامل لإدارة المخاطر المؤسسية؛ (ج) وصول تخطيط مراجعة الحسابات على أساس المخاطر إلى درجة النضوج.

45 - وعلمت اللجنة أن الموظفين المعيّنين من خارج المنظمة في مكتب الرقابة هم دائماً مؤهلون بصورة كاملة من الناحية التقنية، في حين أنه يتعين على الموظفين المنقولين داخلياً إلى المكتب، دون أن تتوفر لديهم المؤهلات اللازمة، الحصول على هذه المؤهلات خلال السنة الأولى من العمل في المكتب. وقد عين المكتب أربعة موظفين يتمتعون بالخبرة في مجال مراجعة حسابات تكنولوجيا المعلومات.

46 - وأحاطت اللجنة علماً بالتوضيح الذي قدمه المفتش العام، وهو أن تراكم أعمال التحقيقات له أثر محدود على التأكيد السنوي، وذلك بفضل عملية ترتيب أولويات تناول الشكاوى ذات الخطورة العالية.

47 - ناقشت اللجنة أوجه الضعف المذكورة في مجالات الاستجابة لحالات الطوارئ والإدارة المالية وتكنولوجيا المعلومات، وكان هناك تأكيد بأن العمل الذي تقوم به الإدارة لتنفيذ توصيات مراجعة الحسابات هو عمل مُرضٍ.

48 - وأحاطت اللجنة علماً بأن مكتب المراجعة الداخلية قد أجرى تقديراً داخلياً للنوعية وأن نتائج هذا التقدير تُستخدم كمُدخل في التقدير الخارجي للنوعية الذي سيقوم به معهد مراجعي الحسابات الداخليين في يوليو/تموز. وستعرض نتائج التقدير الخارجي للنوعية على المجلس التنفيذي للعلم.

49 - وعلمت اللجنة أنه سيتم تحديث ميثاق مكتب الرقابة قبل قيام معهد مراجعي الحسابات الداخليين باستعراضه، وسيشمل هذا التحديث دور المجلس ولجنة مراجعة الحسابات في عملية اختيار المفتش العام.

50 - إن اللجنة:

- أعربت عن تقديرها للجهود التي يبذلها المفتش العام وفريقه.
- أشارت على المجلس التنفيذي، عملاً بالمادة الرابعة عشرة من النظام الأساسي للبرنامج بأن يحيط علماً بالتقرير العاشر للمفتش العام.

### برنامج العمل المتعدد السنوات للجنة المالية في الفترة 2010-2013 (المسائل المتعلقة ببرنامج الأغذية العالمي)

51 - ناقشت اللجنة مختلف جوانب الوثيقة ورحبت بإدراج التعديلات التي طلبتها في دورتها السادسة والثلاثين بعد المائة.

52 - وأعربت اللجنة عن الحاجة إلى تغيير الفترة التي تشملها الوثيقة لتصبح 2011-2014.

53 - إن اللجنة:

- ناقشت برنامج العمل المتعدد السنوات للجنة المالية (المسائل المتعلقة ببرنامج الأغذية العالمي) ووافقت عليه، وأوصت بأن يستعرضه المجلس، طالبة تغيير المدة المرجعية لتصبح 2011-2014.

### معايير نظر لجنة المالية التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة في وثائق المجلس التنفيذي للبرنامج

54 - أبلغ رئيس لجنة المالية عن محادثة مع رئيس المجلس التنفيذي للبرنامج ناقشا فيها تفسير وتنفيذ ولاية لجنة المالية. وتركزت المناقشة على المعايير والطرانق المتعلقة بتحديد الوثائق وتقديمها إلى اللجنة.

55 - وقد نظر رئيس اللجنة ورئيس المجلس التنفيذي في جميع الوثائق المقدمة إلى لجنة المالية خلال فترة السنوات الثلاث الماضية. وفي أعقاب هذا الاستعراض، اتفق الاثنان على عدم عرض الخطة الاستراتيجية على لجنة المالية لأخذ العلم بها نظراً لعدم وجود اعتبارات مالية في الوثيقة بشكلها الحالي، إذ أن هذا الشكل تغير مع الوقت.

56 - وعلى هذا، فقد أبرزت اللجنة الحاجة إلى تعديل المادة 7-1 من النظام المالي للبرنامج التي تنص على وجوب تقديم الخطة الاستراتيجية للبرنامج إلى كل من اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية ولجنة المالية. ويتعين إجراء هذا التغيير بالتشاور مع رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والمالية.

57 - إن اللجنة:

- وافقت على عدم وجوب استعراض الخطة الاستراتيجية من جانب لجنة المالية، نظراً لعدم وجود اعتبارات مالية فيها.
- أوصت بوجوب تنقيح المادة 7-1 من النظام المالي للبرنامج بالتشاور مع رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والمالية.

### مسائل أخرى

#### تاريخ ومكان انعقاد الدورة الأربعين بعد المائة

تم إبلاغ اللجنة بأنه تقرر مبدئياً عقد الدورة الأربعين بعد المائة في روما في الفترة من 10 إلى 14 أكتوبر/تشرين الأول 2011. وسيتم الاتفاق على المواعيد النهائية للدورة بالتشاور مع رئيس اللجنة.

### تذييل

#### الوثائق المقدمة للعلم

تقرير المدير التنفيذي عن استخدام المساهمات والإعفاءات من التكاليف المادتان الثانية عشرة-4 والثالثة عشرة-4 (ز) من اللائحة العامة (الوثيقة FC 139/INF/2)